مجتمع

الأمطار الغزيرة تُغلق المدارس في كراتشي

اضطرت السلطات في كراتشي، أكبر مدن باكستان، إلى إغلاق المدارس، أمس الجمعة، بسبب الأمطار الغزيرة والرياح العاصفة نتيجة منخفض جوي شديد في بحر العرب، قال مكتب الأرصاد المحلي إنه قد يتطور إلى عاصفة إعصارية. وذكر الأخير أن منسوب مياه الأمطار في مناطق من كراتشي بلغ 147 مليمتراً، ونصح رئيس بلدية المدينة مرتضى وهاب في منشور على منصة «إكس» السكان بتجنب «الانتقالات غير الضرورية». وفي الهند، قالت هيئة الأرصاد الجوية إن من المتوقع أن تشتد قوة المنخفض الجوي الموجود قبالة ران كوتش في ولاية غوجارات. (رويترز)

جنوب اليابان يشهد أحد أعنف الأعاصير منذ عقود

تسبب أحد أعنف الأعاصير التي تشهدها اليابان منذ عقود في هطول أمطار غزيرة على المناطق الجنوبية من البلاد، وخلّف حتى الآن خمسة قتلى على الأقل وعشرات الجرحى، فيما حذرت السلطات من فيضانات وانزلاقات أرضية مميتة. ووصل الإعصار «شانشان» إلى كيوشو ترافقه رياح عاتية تصل سرعتها إلى 252 كيلومترا في الساعة، ما جعله أقوى عاصفة هذا العام ومن بين الأعنف التي تضرب اليابسة منذ 1960. وحذّرت وكالة الأرصاد الجوية اليابانية من أن «خطر وقوع كارثة بسبب الأمطار الغزيرة قد يتزايد سريعا في غرب اليابان». (فرانس برس)

مصائب غزة لا تُحصى

أعلن مدير الطوارئ العالمية في منظمة الصحة العالمية مايك رايان أن 17 مستشفى فقط من أصل 36 في غزة تقدم الخدمات جزئياً، وذكر أن المستشفيات معرضة للخطر بسبب الأضرار المادية ونقص الوقود ومحدودية الإمدادات الطبية وقلة الموظفين، مشيراً إلى استمرار الإبلاغ عن الهجمات على خدمات الرعاية الصحية في غزة، حيث دُمِّر نظام الرعاية الصحية إلى حد كبير، وقال: «وثقت منظمة الصحة العالمية 1098 هجوماً على خدمات الرعاية الصحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بين السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، و22 أغسطس/ آب 2024، وقع 492 منها في غزة»، مضيفاً أن تلك الهجمات أسفرت عن 747 قتيلاً و969 جريحاً. يشار إلى أن إسرائيل وافقت على سلسلة «هدنات إنسانية»، تستمر كل منها ثلاثة أيام، في وسط قطاع غزة وجنوبه وشماله، للسماح بتنفيذ حملة تلقيح ضد شلل الأطفال اعتباراً يوم غد الأحد، وفق ما أعلن ممثل منظمة الصحة في غزة ريك بيبركورن. أضاف: «تبدأ الحملة في الأول من سبتمبر/ أيلول في وسط قطاع غزة لثلاثة أيام، وستكون هناك هدنة إنسانية» لساعات عدة يومياً، لافتا إلى أن الإجراء نفسه سيتخذ في جنوب القطاع وشماله. إلى ذلك، قالت الرئيسة بالوكالة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، جويس مسويا، إن معاناة سكان غزة «تتجاوز ما يمكن لأي إنسان تحمله»، وتسأل: «ما الذي حل بحسنا الأساسي بالإنسانية؟».

(فرانس برس، الأناضول)

داخل مستشفى شهداء الأقصى في غزة (أشرف أبو عمرة/ الأناضول)

أزمة ثقة بين الأزواج الصينيين

بكين ـ **علي أبو مريحيل**

باتت عقود أو اتفاقيات ما قبل الزواج لحماية الحقوق ظاهرة منتشرة بشكل كبير في المجتمع الصيني، بسبب أعباء الأعمال المنزلية والولادة ورعاية الأطفال التي تتحملها النساء المتزوجات من دون أي إعانة من الزوج في مجتمع ذكوري، الأمر الذي يجعلهن يسعين للحصول على ضمانات تعاقدية مع الشريك قبل تسجيل الزواج بصورة رسمية، لتقسيم الواجبات المنزلية والاتفاق على ساعات العمل وإمكانية إحضار مدبرة منزل أو الحصول على مساعدة من والدة الزوج أو الزوجة. وفي حال كانت الزوجة لا تزال طالبة، فإنها تريد ضمانات من أجل استكمال دراستها، وخصوصاً أن مجرد الوعود الشفهية من الشريك قبل الزواج لا تشكل ضمانة. وعادة ما يكون عدم الإيفاء بالعهد سبباً في الطلاق. لذلك، يمثل العقد ضمانة للزوجة كي لا تجبر على ما لا تطيقه بعد الزواج والإنجاب.

وبحسب استطلاع حديث أجرته منصة ويبو الصينية، فإن 62% من الشباب الذين استُطلعت آراؤهم أبدوا اعتزامهم التوقيع على اتفاقية ما قبل الزواج لضمان حقوقهم. وعلى مواقع التواصل الاجتماعي، استعرض أزواجٌ تجاربهم الخاصة وقدموا نصائحهم للشباب حول كيفية كتابة هذه العقود بصورة محكمة بما يحفظ حقوقهم ومصالحهم. وبحسب نتائج الاستطلاع، فإنه على الرغم من الإقبال الكبير على اتفاقيات ما قبل الزواج بين الشباب وخصوصاً في المناطق الحضرية، فإن معدل الشباب الذين يقبلون بهذه الاشتراطات أقل بكثير في الريف. ويعتبر الأزواج هناك هذه العقود مؤشراً على انعدام الثقة بين من يفترض أن يكونوا شركاء مدى الحياة.

شين شين (28 عاماً) موظفة في شركة تكنولوجية في مدينة شينزن جنوب البلاد، تحدثت لـ «العربي الجديد» عن تجربتها حيال التوقيع على اتفاقية ما قبل الزواج. وتقول: «تزوجت قبل أربع سنوات زواجاً تقليدياً عن طريق الأهل والأقرباء، ولم أكن على علاقة بزوجي من قبل ولا أعرف عنه الكثير، وهو كذلك. ولم يتح لي انشغالي بالوظيفة الفرصة لأغرم بشاب يمكن أن أتزوجه في المستقبل. لذلك، حين اتخذت قراراً بالزواج تحدثت مع شريكي حول بعض الشروط، مثل: المهام المنزلية، والإنفاق بالتساوي في حياتنا المعيشية، وعدم الرغبة بإنجاب طفل خلال السنوات الخمس الأولى من الزواج، والإبقاء على ملكيتي لأصولي الخاصة بعد الزواج، والحصول على نفقة شهرية عند الطلاق في حال إنجاب أطفال. ولكن حين لمست بعض التردد والاستهتار بحديثي حول هذا الأمر، أصررت على أن أدرج هذه البنود في وثيقة وأن تكون شرطاً للزواج، وهذا ما تم بالفعل». تضيف: «بالنسبة لي الأمر مرتبط بضمان حقوقي بصفتي امرأة منتجة مستقلة مادياً، وخصوصاً أنني لم أكن على سابق معرفة بزوجي، فكان لا بد من اللجوء إلى هذه الطريقة لتجنب أي مغامرة في المستقبل».

في المقابل، عارض أزواج آخرون اتفاقيات ما قبل الزواج. وكتب أحدهم على حسابه على مواقع التواصل الاجتماعي: «إذا لم تكن هناك ثقة، فلماذا تتزوج أصلاً؟».

في تعليقها على هذه الظاهرة، تقول المستشارة القانونية في المعهد الصيني للعلوم النفسية والاجتماعية، لي وانغ، لـ «العربي الجديد»، إن إقبال الشباب على اتفاقيات ما قبل الزواج يشير إلى أزمة ثقة بين الأزواج داخل المجتمع الصيني الذي تأثر بطبيعة الحال بالتحولات الكبيرة التي شهدتها البلاد خلال العقود الأخيرة في مجال التطور الصناعي والاقتصادي. من جهة أخرى، يعكس الاستقلال المادي المتزايد للمرأة والوعي بحقوقها في مجتمع يقدّس الرجل، ما يدفع المزيد من النساء إلى السعي لاتفاقيات تحمي حقوقهن. تضيف أن ارتفاع معدلات الطلاق أيضاً أدى إلى زيادة الوعي بالمخاطر الاقتصادية والسلامة الموجودة في الزواج، وشجع المزيد من الأزواج على طلب الحماية. وحول بنود هذه الاتفاقيات، توضح أن الأزواج يولون أهمية كبيرة للمسائل المالية والشؤون الحياتية، مثل شروط تقاسم الواجبات المنزلية، والمسؤولية تجاه رعاية الوالدين، واتخاذ القرارات بشأن إنجاب الأطفال وتربيتهم، وهناك بنود مرتبطة بحظر الخيانة الزوجية والعنف الأسري، وإدراج تدابير عقابية في حالة الخيانة الزوجية. على سبيل المثال، تخسر الزوجة 50% من ملكية الأصول إذا كانت غير مخلصة، ويخسر زوجها جميع حقوق الملكية لنفس السبب.

مشاكل قانونية

تتحدث المستشارة القانونية في المعهد الصيني للعلوم النفسية والاجتماعية لي وانغ عن بعض المشاكل القانونية التي تواجه اتفاقيات ما قبل الزواج، قائلة إن البنود المتعلقة بمجالات عاطفية وأخلاقية لا تكون قابلة للتنفيذ بموجب قانون الزواج الصيني، كما ان تعريف وإثبات الخيانة الزوجية أو العنف الأسري و تقسيم الأصول في الطلاق أمور معقدة للغاية.

تحقيق

قرار الأمم المتحدة وقف عملياتها في قطاع غزة قد يكون أشبه بالكارثة في ظل اعتماد الغزيين على المساعدات الشحيحة أصلاً، ليشعر أهالي القطاع بمزيد من التخلي عنهم

غزة وحيدة
الأمم المتحدة تعلّق مساعدة الغزيين

يوسف أبو وطفة

يعتمد الغزيون على المساعدات للعيش (عصر القطاع/ فرانس برس)

بتخوّف الفلسطينيون من تداعيات قرار الأمم المتحدة تعليق خدماتها في قطاع غزة نتيجة تكرار التهجير وتقليص المناطق الآمنة، في ظل استمرار الاحتلال في حشر المهجّرين في مناطق ضيقة وتكرار التوجيه الإجباري لهم. وجاء القرار الأخير الذي أصدرته الأمم المتحدة بتعليق خدماتها بشكل مؤقت ليعزز حالة الضغط التي تعيشها المؤسسات الأممية في القطاع منذ بدء العدوان الإسرائيلي في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.

وقبل أيام، أعلن مسؤول رفيع المستوى في الأمم المتحدة أنّ المنظمة لا يمكنها الاستمرار في عملياتها في قطاع غزة في الوقت الراهن لأسباب أمنيّة، بما في ذلك أوامر الإخلاء الإسرائيلية التي تُوجّه إلى طواقم الأمم المتحدة في دير البلح، وسط القطاع. لكنّ المسؤول الأممي الذي فضّل عدم الكشف عن هويّته، شدد خلال إحاطة مخصصة للصحافيين المعتمدين لدى مقرّ الأمم المتحدة في نيويورك، على أنّ هذا «ليس قراراً بوقف عملياتنا، إنما نقول إنه ليس في إمكاننا فعلياً الاستمرار بعملياتنا في الوقت الحالي، لأسباب خارجة عن إرادتنا». والأمم المتحدة ليست الوكالة الأممية الأولى التي تتخذ قرارات مؤقتة بتعليق الخدمات في القطاع، بل سبقتها منظمة «الملتقى المركزي العالمي» التي تنشط في أماكن الحروب والنزاعات، على خلفية استهداف عدد من العاملين فيها، ما أدى إلى مقتل أربعة منهم.

وخلال العدوان الإسرائيلي المتواصل على القطاع للشهر الحادي عشر على التوالي، اعتمد فلسطينيو القطاع على الخدمات التي تقدمها الأمم المتحدة، لا سيما المساعدات الغذائية. ويعتمد أكثر من 90% من الأهالي على المساعدات التي تقدمها الجهات الأممية بمختلف الوكالات العاملة في القطاع، في ظل ارتفاع كبير في معدلات الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي وتفشي الأمراض والأوبئة. وخلال الأشهر الماضية، عمد الاحتلال الإسرائيلي إلى التحريض على المؤسسات الأممية، لا سيما وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، واصفاً إياها بالإرهاب، وأصدر قوانين في الكنيست لحجب المنظمة وإغلاق مكاتبها في القدس المحتلة.

في هذا الإطار، يقول المهجّر الفلسطيني إسماعيل برهوم إنّ تعليق الأمم المتحدة عملياتها جراء التهجير يعزز حالة الخوف في ظل تصاعد عمليات القصف في مختلف مناطق القطاع. وتكرر تهجير برهوم مرات عدة منذ اجتاح الاحتلال الإسرائيلي مدينة رفح في مايو/ أيار الماضي، وقد هُجّر أكثر من خمس مرات بين منطقة خانيونس ووسط القطاع، قبل أن يستقر في منطقة مواصي خانيونس غرباً.

يضيف برهوم في حديث لـ«العربي الجديد»، أن الأمم المتحدة تشكل بالنسبة للفلسطينيين عاملاً مهماً في هذا العدوان، لا سيما على صعيد الخدمات الإغاثية والطبية في مختلف المناطق التي يوجد فيها المهجّرون، ويشير إلى أن هذا القرار يعزز المخاوف من إمكانية تعزيز الاحتلال الإسرائيلي عملياته خلال الأسابيع المقبلة في مختلف المناطق، لا سيما مواصي خانيونس ووسط القطاع في دير البلح والنصيرات والزوايدة. وتقتصر الخدمات الإنسانية المقدمة نحو مليوني فلسطيني موجودين في المنطقة الممتدة بين الزوايدة حتى أقصى مواصي خانيونس ورفح على المؤسسات الأممية والوكالات الدولية، في ظل غياب عمل الجهات الحكومية.

أما الفلسطيني محمد أبو عمرة، وهو من مدينة دير البلح، وسط القطاع، فيبدي خوفه من أن يكون القرار تمهيداً لعملية عسكرية واسعة النطاق في المدينة، على غرار ما جرى في بقية مدن القطاع خلال فترة العدوان، ويقول لـ«العربي الجديد»، إن الفلسطينيين بحاجة ماسة لمزيد من التدخلات الإغاثية والمساعدات التي تقدمها المؤسسات الأممية والدولية في ظل شح المواد المتوفرة في الأسواق والأوضاع الصعبة التي يعيشها السكان. ويشير إلى أن الفلسطينيين باتوا يعتمدون بدرجة أساسية على المساعدات، بالإضافة إلى النقاط الطبية التي تنتشر وتعمل على تقديم الرعاية الأولية البسيطة لمئات الآلاف النازحين والأهالي المكدسين في مختلف المناطق، ويلفت إلى أن استمرار الحرب وتقليص الخدمات سينعكس سلباً على الظروف المعيشية للأهالي بشكل عام، وسيلحق بهم المزيد من الضرر في ظل حالة الحصار وعدم توفر مصادر دخل ومواد أساسية للمهجرين.

في المقابل، أعلنت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، استمرارها في تقديم خدماتها، وتقول: «رغم أن الظروف المحيطة بالعمليات الإنسانية التي تقدمها المنظمات الإنسانية، وخصوصاً أونروا، أصبحت تجعل العمل الإنساني شبه مستحيل، إلا أن الأخيرة تتمسك باستمرارية تقديم خدماتها المنقذة للحياة للناس في غزة». وبحسب بيانات الأونروا الصادرة عنها أخيراً، فإن إجمالي ما يدخل من إمدادات يشكل فقط 10% من احتياجات الناس في غزة، وهي نسبة لا تكفي لتلبية كافة احتياجات السكان في ظل تكرار حالة النزوح وتقليص المساحة المسماة بالآمنة.

يقول، بدوره، مدير المكتب الإعلامي الحكومي في غزة إسماعيل الثوابتة إن قرار الأمم المتحدة جاء في ظل حرب التجويع والإبادة التي يشنها الاحتلال الإسرائيلي على القطاع للشهر الحادي عشر على التوالي. يضيف الثوابتة متحدثاً لـ«العربي الجديد»، أن القرار يتزامن مع استمرار إغلاق معبر رفح منذ أكثر من 110 أيام على التوالي، ما انعكس سلباً على تقديم المساعدات وتدفق البضائع والسلع التي يحتاجها السكان.

ويصف مدير المكتب الإعلامي الحكومي إسماعيل الثوابتة القرار الأخير الصادر عن الأمم المتحدة بتعليق خدماتها بـ«اللطمة» الجديدة، خصوصاً في منطقة دير البلح، بعدما أخلى الاحتلال الإسرائيلي مناطق سكنية بالكامل، وضغط على المواطنين للخروج من منازلهم.

وبحسب الثوابتة، فإن الاحتلال يسعى بكل ما استطاع من قوة لإيقاف جميع الجهات التي تقدم المساعدات والخدمات وإخراج عملها عن الخدمة بشكل تام في إطار الضغط على المواطنين، لا سيما بعد تقليص المساحات الإنسانية، ويلفت إلى أن الاحتلال قلص المساحات التي يزعم أنها إنسانية لأقل من عشر مساحة قطاع غزة، ثم دعا السكان البالغ عددهم نحو 1,7 مليون نسمة، غالبيتهم من المهجرين، للجوء إلى هذه المنطقة، ما يعكس رغبته في تكديس الناس في منطقة مضغوطة. ويدين الثوابتة السياسات الإسرائيلية المتعلقة بالضغط على المؤسسات الدولية والأممية من أجل وقف خدماتها وجعلها عاجزة عن القيام بدورها حيال السكان، في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023. ويحمّل الثوابتة الاحتلال الإسرائيلي والإدارة الأميركية المسؤولية عما يجري حالياً من ضغط على السكان والمؤسسات الدولية من أجل وقف خدماتها، ما يتطلب تدخلاً دولياً عاجلاً يسمح بإدخال المساعدات ويوقف الحرب.

وأدت سياسة التجويع التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحق سكان القطاع إلى استشهاد نحو 40 فلسطينياً، وتمكنت الجهات الرسمية والحقوقية من توثيقها، فيما هناك عشرات الحالات التي لم يتم التمكن من توثيقها بشكل رسمي. ويقول رئيس المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان رامي عبده إن مثل هذه الإعلانات الصادرة عن الأمم المتحدة تمثل خذلاناً للمدنيين الذين ليس لديهم ملجأ يتوجهون إليه إلا الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها.

ويشدد عبده في حديثه لـ«العربي الجديد»، على أن هناك مشاعر تتعاظم لدى السكان أن الأمم المتحدة تتخلّى عن دورها طوعاً من دون أن تمارس ضغوطاً حقيقية على الجيش الإسرائيلي والاحتلال بمختلف مؤسساته، ويوضح أن هناك اعتقاداً لدى السكان أن هذه المنظمات لا تتبع الآليات المطلوبة لفضح الاحتلال وجرائمه أو محاسبة إسرائيل على ما تقوم به من تضييق الخناق على عمل المؤسسات الأممية والدولية.

ويلفت عبده إلى أن ما جرى مع الأونروا من قبل الاحتلال أدى إلى تكرار الأمر نفسه مع بقية هذه الوكالات والمنظمات الأممية، ومارس المزيد من الضغط عليها.

بالإضافة إلى المساعدات الإنسانية والغذائية، فإن المهجرين عادة ما ينصبون خيامهم في المناطق التي توجد فيها هذه المنظمات الدولية والأممية أو يأتون إليها، على اعتبار أن لها حصانة خاصة في التعامل. وخلال الفترة الأخيرة، قلص الاحتلال الإسرائيلي المساحة الإنسانية في القطاع من 220 كيلومتراً مربعاً إلى 34 كيلومتراً مربعاً فقط، ما ضيق الخناق على الفلسطينيين وسط انتشار الأمراض والأوبئة.

10%
هي نسبة إجمالي ما يدخل من الإمدادات التي يحتاجها الناس في قطاع غزة بحسب «أونروا».

يسعى الاحتلال لإيقاف جميع الجهات التي تقدم المساعدات والخدمات

قرار الأمم المتحدة أشبه بالطمة الجديدة خصوصاً في دير البلح

لبنان: نازحون في صيدا يتمنون العودة إلى بيوتهم

اكثر ما يتمنّاه النازحون الى مدينة صيدا في جنوب لبنان هو العودة الى بيوتهم و تسجيل اولادهم في المدارس، بعد عام صعب، آملين ان تتحقق امنياتهم

صيدا ـ **انتصار الدنان**

منذ الثامن من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، تشهد الحدود اللبنانية الجنوبية اشتباكات مع العدو الإسرائيلي، الأمر الذي اضطر بعض اللبنانيين للنزوح إلى مناطق أكثر أماناً. واختار البعض النزوح نحو مدينة صيدا (جنوب لبنان)، وخصوصاً من العرقوب التي تضم شبعا، كفرشوبا، الهبارية، كفرحمام وراشيا الفخار والماري والفرديس. وتقول النازحة من بلدة كفرشوبا في منطقة العرقوب من قضاء حاصبيا (جنوب لبنان)، إلى تلة مار إلياس في حارة صيدا (جنوبي لبنان)، سهى القادري: «البيت الذي نزحتُ إليه هو في الأساس ملك لنا. لكن ليس في البيت أثاث. وكوننا نازحين، نحتاج إلى أمور عدة. ليس لدينا غير فرشة واحدة وغاز والقليل من الملابس التي استطعنا إخراجها معنا. بالتأكيد، حياتنا ليست كما كانت قبلاً، أو ليست كما كنا في بيتنا في كفرشوبا. حتى الطقس هنا مختلف».

تتابع: «لدي ثلاثة أولاد. سأسعى إلى تسجيلهم في المدارس في صيدا. المصاريف كثيرة هنا. الحياة في كفرشوبا أقل كلفة من الناحية المادية. زوجي عسكري، لكنه يبحث عن عمل حتى نستطيع تأمين ما نحتاجه».

من جهتها، تقول النازحة من بلدة عيترون (قضاء بنت جبيل) إلى مدينة صيدا، وتقيم في منطقة الفوار (شرق مدينة صيدا)، أم محمد: «نعيش اليوم ظروفاً صعبة لأن زوجي لا يعمل. بالتأكيد، المصاريف في المدينة أكثر مما هي عليه في بلدتنا. علمنا أن بيت جيراننا تهدم، لكن لم نعرف شيئاً عن بيتنا لأننا لم نتمكن من الذهاب إليه وتفقده، علماً أنه عبارة عن ثلاث غرف. لكننا هنا ننام على الأرض. هنا أعمل يدوياً».

تتابع: «بصراحة، هناك مشكلة إذا طال وجودنا هنا. أريد أن أرسل أولادي إلى المدارس. العام الماضي درسوا أونلاين. اضطررت إلى بيع قطتي بسبب الحاجة إلى المال، وقد أجبر على بيع قطتي الثانية لتأمين اللوازم المدرسية في الوقت الحالي». تضيف: «كنا نملك دكاناً في القرية. هنا، يحاول زوجي البحث عن عمل. يوفق أحياناً. ويساعدنا ابننا الذي نجح في الشهادة المهنية بتخصص التمريض، علماً أنه يعمل حالياً في محل ميكانيك للسيارات».

تقول: «نتمنى أن تتوقف الحرب اليوم حتى نعود إلى بيتنا. في بداية زواجنا، قدم لنا أناس بيتهم لمدة ثلاثة أشهر من دون طلب بدل إيجار. بعد ذلك، اضطررنا إلى استئجار منزل بعدما احتاج أصحاب البيت إليه. زوجي يبلغ من العمر خمسين عاماً، ويشعر بالضغط بسبب عدم وجود عمل».

إلى ذلك، يقول منسق عام تجمع المؤسسات الأهلية في صيدا، ماجد حمدو: «الاستجابة في حالات الطوارئ والكوارث هي جزء من عمل تجمع المؤسسات الأهلية، ونعمل ضمن إطارين: الكوارث والعمل التنموي. اخترنا الحروب في أعوام 1993 و1996 و2006. نشعر في المؤسسات الأهلية أنه يجب أن يكون لدينا خطة طوارئ، ونعمل على تطوير الخطة كل فترة. وخطة الطوارئ هي لمدة ثلاث سنوات، وتجدد إذا كان هناك تعديل أو إضافات. علمتنا التجارب الكثير. في عام 2006، استقبلت صيدا نازحين من الجنوب، وتم فتح 72 مركز إيواء. نعمل في إطار تطوعي مشترك لبناني وفلسطيني، واستطعنا أن نخلق تنوعاً بالنسيج الاجتماعي الأمر الذي سهل عملنا. نعيش ظروفاً صعبة جداً منذ 30 عاماً. لا مياه ولا كهرباء ولا اتصالات. لذلك، وضعنا خطة طوارئ لحماية كرامات الناس».

يتابع أنه منذ بدء الاشتباكات على الحدود اللبنانية في الثامن من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، انقسمت إدارة الكوارث إلى ثلاث محطات. وبسرعة، فتحت المدارس امام النازحين في المناطق التي وصلوا إليها. البعض كان يعود ليلاً إلى بيته، فيما أقام البعض في مبان سكنية، وتوجه آخرون إلى مدينة صور وعدد أقل إلى صيدا. ليس هناك قرار بفتح المدارس. وكلّما زادت العمليات العسكرية، زاد النزوح ما يؤدي إلى فتح مدارس إضافية. لدى غالبية النازحين لديهم بيوت في صيدا كانوا قد اشتروها في حروب سابقة. وغالبية النازحين من صيدا هم من العرقوب وشبعا والهبارية.

يضيف: «تقدّم بعض الجمعيات المساعدة لكن ليس بشكل مستمر. وفي ما يتعلق بفتح مراكز الإيواء، لدينا مشاكل ليس فقط على مستوى المستلزمات الضرورية للناس، بل ينسحب الأمر إلى عدم توفر الكهرباء والمياه في المدينة، وهذه أمور يجب أن تتأمن. في هذا الإطار، نبحث عن مؤسسات بالتنسيق مع المحافظ وبلدية صيدا وغرفة العمليات المشتركة مع عمليات صيدا من أجل تأمين الاحتياجات. من جهة أخرى، فإن خطة الطوارئ والإسعاف موجودة».

نزحوا إلى إحدى المدارس (حسام شبارو/ الأناضول)

اضطر بعض الأطفال إلى الدراسة أوقات العام الماضي (حسين بيضون)

مهن شاقة تحرق سنوات الطفولة في العراق

يمارس أطفال في أماكن مختلفة بالعراق أعمالاً شاقة تحرق سنوات طفولتهم بعيداً عن الحياة الطبيعية المتمثلة في تحصيل التعليم في المدرسة واللعب ومزاولة هواياتهم المفضلة. وما يزيد المشاكل أنهم يواجهون مخاطر كثيرة

بغداد ـ **آدم محمود**

لباب متسخة وعمل شاق (مرتضى السوداني/ الأناضول)

يحمل أطفال تتراوح أعمارهم بين 10 و15 عاماً، يرتدون ملابس متّسخة، معدات الصناعية بالعاصمة العراقية بغداد، ويؤدون مهمات يومية كما لو كانوا رجالاً يعرفون معنى العمل والتزاماته. يمكن بسهولة من النظرة الأولى ملاحظة أن هؤلاء الأطفال يعيشون في أوضاع استثنائية تفوق أعمارهم الصغيرة، فمن يعمل بهذه المهن يجب أن يتحلّى بالقوة والرجولة.

ويصرّ عدد من هؤلاء الأطفال الذين تحدثوا لـ«العربي الجديد» على أنهم يملكون خبرات لا تقل عن تلك لرجال يتجاوزون أعمارهم بسنوات ويملكون قوة بدنية أكبر. ويرون أنهم اكتسبوا هذه الخبرات في سوق العمل وعبر مخالطة الكبار. ويُخبر بعضهم أنهم دخلوا سوق العمل في عمر سبعة أعوام، وآخرون في عمر أقل. يقول الطفل أحمد سلام الذي يلقب نفسه بـ«أبو شاهين» نسبة إلى شخصية اشتهرت على منصات التواصل الاجتماعي، وعُرفت بإطلاقها قصصاً بطولية عن نفسها لا صلة لها بالواقع، لـ«العربي الجديد»: «وُلدت عام 2018، ولا أنوي الدخول إلى المدرسة لأنني اعتدت أن أرافق الأطفال الذين يعملون في الحي الصناعي».

ولا يُمارس أحمد الحي الذي تسكن عائلته قرب هذا الحي مهنة محددة، إذ يوصل طلبات طعام إلى ورش، وينقل احتياجات ومشتريات لأصحاب المحلات. وبسبب تقليده شخصية «أبو شاهين» بات أحمد محبوباً لدى الجميع، ويحظى بعناية من العاملين في الورش وأصحاب المحلات. ويُخبر أن النقود التي يحصل عليها خلال عمله اليومي هي المصدر الرئيسي لمعيشة أسرته التي تتألف من أب مريض غير قادر على العمل ووالدة وشقيقتين تكبرانه بأعوام قليلة.

عمالة الأطفال ظاهرة منتشرة في العراق وسببها الأول الفقر

يؤثر عمل الأطفال على صحتهم ونموهم الجسدي والنفسي

وسببها الأول الفقر الذي يدفع العائلات إلى زج الأبناء في سوق العمل. ويكشف المركز الاستراتيجي لحقوق الإنسان (عراقي مستقل) أن العراق يحتل المرتبة الرابعة في عمالة الأطفال بعد اليمن والسودان ومصر، ويتركز عمل نسبة 4,9% في الفئات العمرية الصغيرة في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات بنسب عالية. من جهته، يزاول مهند صالح (11 عاماً)، للعام الرابع على التوالي، مهنة تلميع الأحذية، ويعمل في مواقع عدة داخل بغداد. وهو استهل العمل بمرافقة ابن خالته الذي يكبره بستة أعوام، ثم تعلّم منه «الصنعة» خلال أيام قليلة.

ويجلس مهند في الصباح أمام مقهى في جوار مصرف ببغداد حيث توجد شركات تجارية وموظفون كثيرون يطلب بعضهم منه تلميع أحذيتهم، ثم ينتقل عند الظهر إلى موقع آخر، ويختار في المساء موقعاً معيناً في مناطق يكثر فيها السهر.

ويقول مهند لـ«العربي الجديد» إنه لا يأبه بحياة الطفولة، وإنه ترك الدراسة قبل عامين وانخرط في سوق العمل جراء الديون التي تراكمت على والدته التي انفصلت عن والده. يضيف: «أحاول أن أجمع مالاً يكفي لبدء العمل في تجارة المعدات الكهربائية. هذا مشروع المستقبل الذي أحلم به. أكسب الآن جيداً من عملي، إذ بت أعرف كيف أفعل ذلك، وكيف أختار زبائني وأقنعهم أن يدفعوا أكثر من أجري. وما أكسبه باليوم يتراوح بين 100 و150 ألف دينار (75 و115 دولاراً) لذا أعمل أكثر من 12 ساعة يومياً».

في المقابل يحرص أطفال مندرطون في سوق العمل على مواصلة دراستهم، وأحدهم جعفر هاشم (14 عاماً) الذي يحلم أن يكون محامياً. ويقول لـ«العربي الجديد»: «أجتهد في الدراسة إلى جانب العمل، ولم يبقَ أمامي سوى أربعة أعوام كي أدخل كلية الحقوق وأكون محامياً، بحسب ما أخطط لمستقبلي».

يعمل جعفر في بيع الألبسة بالتجزئة داخل سوق شعبي ببغداد، ويعرض على بسطة صغيرة بضائع البسة أطفال. ويقول: «أعمل مع شقيقي ليث الذي يكبرني بعامين، ونواصل الدراسة. اضطررنا إلى العمل بسبب الوضع المعيشي السيئ لأسرتنا، ونساعد والدنا في الإنفاق على تعليم بقية إخوتنا فنحن عائلة كبيرة تضم ثلاثة أبناء وأربع بنات». ويوضح متخصصون أن «طبيعة الأطفال تميل إلى اللهو واللعب التي تقل تدريجاً في سن المراهقة. وفي حال لم يعيشوا طفولتهم كما يجب سيعانون من آثار سلبية نفسية واجتماعية تلقي بظلالها على حياتهم والمجتمع». وتقول الباحثة الاجتماعية ميس الذاوي لـ«العربي الجديد»: «تدفع عوامل عدة الأهالي إلى إرسال أولادهم إلى العمل بدلاً من المدرسة، ومنها الفقر والحاجة الماسة نتيجة مشاكل مفاجئة مثل مرض المعيل أو التعرض لخسارة مالية، أو مواجهة البلاد نزاعات المستمرة أو أوضاع أمنية سيئة تتسبب في الانقطاع عن الدراسة وتشتت الأسر، ما يجبر الأطفال على البحث عن وسيلة للعيش». تضيف: «العائلات التي تعاني من فقر قد لا تجد بديلاً سوى إرسال أطفالها إلى العمل. وفي بعض الأحيان يكون دخل الطفل المادي مهماً لبقاء الأسرة».

فتاة وحمام السلام في دير البلح (إياد بابا/ فرانس برس)

جدران غزة

نبض حياة فلسطيني ينبعث برسومات

تتحدّث الحرب في غزة عن نفسها منذ أشهر بنبض القصف والقتل والتدمير والإبادة والانتهاكات، عبر الحرمان من الغذاء والمياه والكهرباء، والنزوح المستمر. نبض إسرائيلي يتبنّى الموت المطلق والشراسة والعنف، وينبذ الإنسانية في كل شيء، حتى لمنع انتشار الأمراض الفتاكة بين الأبرياء والأطفال. وفيما تكشف الوقائع الميدانية في غزة اليوم أن النبض الإسرائيلي المدمّر تعمّد ألّا يُبقي على حجر فوق حجر، كي لا يتطلع أبناء غزة إلى ضوء أمل في مسارهم المستقبلي، ينبعث نبض حياة فلسطيني من بقايا أحجار ما زالت تشكّل جدراناً تنقل أفكاراً للحياة وليس للموت، ومطالب للإنسانية الباقية وليس للبشرية عديمة الإحساس التي فعلت ما فعلته بغزة. على جدار في دير البلح، ثمّة رسمة صامدة لطفلة تُطلق حمامات بيضاء رمزاً للسلام، في حين تعبر أمامها طفلتان تحملان وعاءين للحصول على طعام. وعلى جدار آخر، ثمّة رسم لطفلة تبكي بسبب عدم قدرتها على الذهاب إلى المدرسة وحمل حقيبتها والكتب واستخدام الأقلام. ويبدو جدار المدرسة نفسه مدمّراً والكتب محترقة ومتسخة على الأرض، فالحرب قضت على التعليم في غزة، لكن لا شيء يمنع من أن يظلّ هذا المطلب موجوداً، ولو برسم حالياً. وبالطبع لا بدّ من أن تعكس رسومات حال غزة التي تعيش في فزع غير عاديّ، وتتوجّع من القذائف التي تقتل أرواحاً تصعد ملائكة إلى السماء التي يجب أن تصفو من الدخان لرؤية حمامات السلام الفلسطينية تطير من جديد.

(العربي الجديد)

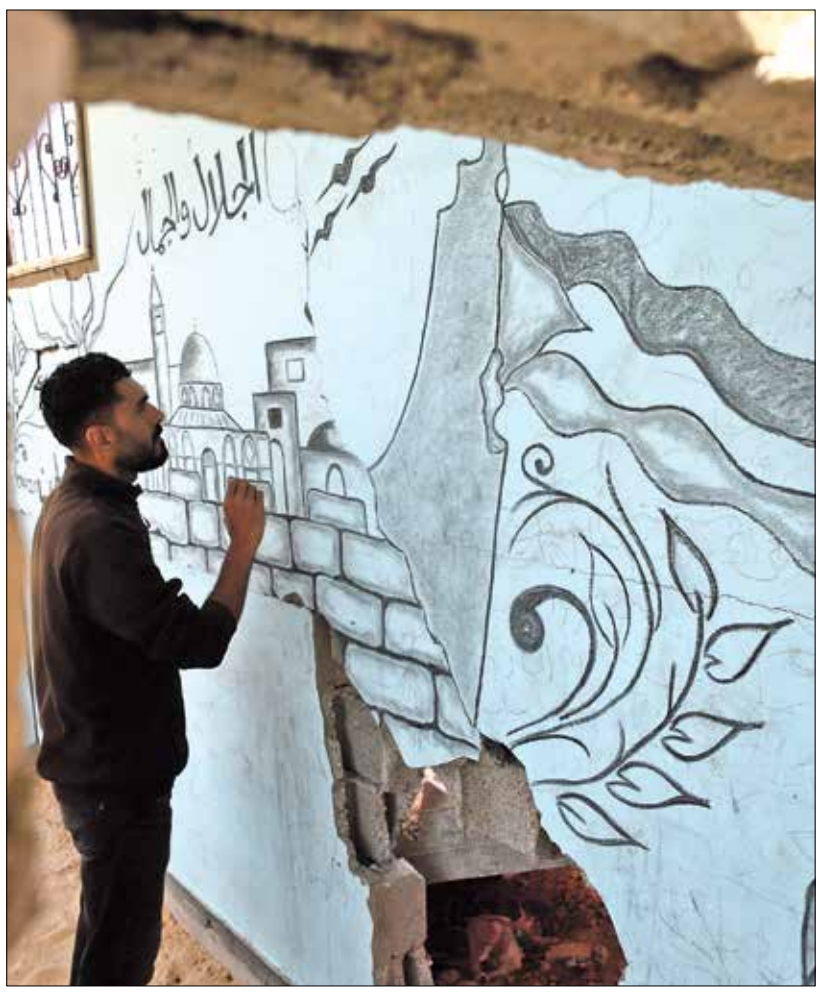

قذائف تسقط وملائكة إلى السماء (ياسر قديح/ الأناضول)

على جدار داخلي في بقايا منزل (رامز حبوب/ الأناضول)

حنين إلى العلم (هاني الشاعر/ الأناضول)

بريشة إلهام الأسطل (دعاء الباز/ الأناضول)

من تنفيذ عصام مخيمر (بشار طالب/ فرانس برس)

قصف وحضن حماية (احمد حامد الكحلوت/ الاناضول)